

## إعتماد الذكاء الإقتصادي لترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية للفترة (2000-2015).

The adoption of economic intelligence to promote Algerian exports outside  
The hydrocarbons sector Analytical study for the period (2000-2015).

أ.قادري عائشة<sup>1</sup>

أ.د.مخلوفي عبد السلام<sup>2</sup>

### Abstract:

The aim of this paper is to indicate the importance of promoting the export of non-hydrocarbon exports in Algeria based on economic intelligence. Export is one of the most prominent sectors in the country. The promotion and development of this sector requires the provision of mechanisms to encourage and promote it. This study highlights the importance of economic intelligence in promoting exports outside hydrocarbons. The study concluded that the use of the Algerian state strategy of economic intelligence and this by providing information about the export activity will be an incentive for the promotion of exports and thus the promotion of the national economy and out of the dependency of rent.

**Keywords:** national economy, economic intelligence promotion of exports outside hydrocarbons, information

### المخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإشارة لمدى أهمية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بالإعتماد على الذكاء الإقتصادي. فالتصدير يعد من القطاعات البارزة في الدولة، ترقية وتنمية هذا القطاع يتطلب توفير أليات لتشجيعه والنهوض به. وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية ذمج الذكاء الإقتصادي في ترقية الصادرات خارج المحروقات. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن استخدام الدولة الجزائرية إستراتيجية الذكاء الإقتصادي وهذا بتوفير المعلومات حول نشاط التصدير يكون حافزا لترقية الصادرات وبالتالي ترقية الإقتصاد الوطني والخروج من تبعية الريع. الكلمات المفتاحية: إقتصاد وطني، ذكاء إقتصادي، ترقية الصادرات خارج المحروقات، معلومات.

### مقدمة:

إن نجاح سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الإقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الإقتصادية داخل البلد على إعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم. وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات. الجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالزراعة والصناعات

<sup>1</sup> طالبة دكتوراه جامعة بشار - الجزائر [kadriaicha08bechar@gmail.com](mailto:kadriaicha08bechar@gmail.com)

<sup>2</sup> أستاذ التعليم العالي جامعة بشار - الجزائر [ma\\_abdessalem@yahoo.fr](mailto:ma_abdessalem@yahoo.fr)

الإستخراجية، الصناعة التقليدية، تشجيع وتطوير قطاع السياحة، التوجه نحو الإستثمار في الطاقات المتجددة، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، مما يجعل أمر ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات الوطنية ممكنا جدا بتظافر جهود الجميع ضمن استراتيجية لبناء إقتصاد غير نفطي.

ولكون الجزائر جزء لا يتجزأ من خارطة الإقتصادية للعالم، شهدت هي الأخرى تحولات في بيئتها، مما جعلها تتبنى مبدأ إقتصاد المعرفة وتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال على مختلف أجهزتها ومؤسساتها الذكاء الإقتصادي، من بين الإستراتيجيات لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق التنمية الإقتصادية في جميع المستويات، لذا أصبح من المواضيع التي تشغل اهتمام الدولة الجزائرية، من أجل البحث عن المعلومة المفيدة للفاعلين الإقتصاديين ومعالجتها وتوزيعها قصد إستغلالها الإستغلال الأحسن. في البحث عن الأسواق الخارجية لتصدير الفائض من المنتوجات.

**إشكالية الدراسة:** بناء على ما سبق تسعي هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

**هل الإعتداع على الذكاء الإقتصادي يرقى الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟**

ولالإجابة على الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى ماذا يشير مصطلح الذكاء الإقتصادي؟ وفيما تكمن أهميته؟ وماهي الإضافات التي جاء بها؟
  - ما واقع الصادرات خارج المحروقات وإلى أي حد يشكل الاعتماد على الصادرات النفطية خطرا على الإقتصاد الجزائري؟
  - هل هناك ضرورة لتبني استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟
  - كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من آلية الذكاء الإقتصادي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية. وللإجابة على التساؤلات المطروحة، تم تقسيم هذه الورقة الى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لذكاء الإقتصادي؛
- **المحور الثاني:** تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2015)؛
- **المحور الثالث:** الإعتداع على إستراتيجية الذكاء الإقتصادي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

## المحور الأول: الإطار المفاهيمي لذكاء الإقتصادي

إن الذكاء الإقتصادي هو مفهوم قديم جديد، قديم من حيث ممارسة بعض من تقنياته من طرف الإنسان في العهود والحضارات القديمة كالحضارة الصينية القديمة، الحضارة الرومانية، الإغريقية... الخ وجديد من حيث الظهور كمصطلح ومفهوم يتعلق بالتنسيق الإستراتيجي للمنظمات. ولقد لقي منذ منتصف القرن العشرين اهتماما مميزا لاسيما من طرف دول متقدمة كإنجلترا، اليابان، الو.م.أ، الصين وفرنسا. وزاد هذا الإهتمام بانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وظهر نظام اقتصادي دولي متعدد الأقطاب ومحدد المعالم وأسواق المنافسة.

اهتمت به الدول النامية من حيث كونه يساهم في نهضتها للحاق بالركب التكنولوجي والإقتصادي العالميين، وإيجاد مكانه لها ضمن هذا المعترك للمصالح الجيو-إقتصادية الدولية

لقد عرف مفهوم الذكاء الإقتصادي نوعا من التطور بمرور الوقت. فقد إنتقل من كيفية الحصول على المعلومة بطريقة غير قانونية-التجسس- إلى الحصول عليها بطريقة قانونية الإستعلام إلى أن إستقر على كونه نموذج للتنسيق الإقتصادي، الهدف منه جمع وغرلة وإستغلال المعلومة من أجل وضع إستراتيجية اقتصادية تنافسية، وذلك أخذا بعين الإعتبار لتغيرات المحيط الإقتصادي.

### 1- مفهوم الذكاء الإقتصادي:

برز مفهوم الذكاء الإقتصادي في منتصف ستينات القرن العشرين، وتفضل الأدبيات الإنجليزية إستخدام مصطلح ذكاء الأعمال، والذكاء التنافسي أو الإستراتيجي. أما الأدبيات الأمريكية تفضل استخدام مصطلح الذكاء التسويقي والذكاء الإقتصادي، كما أن مفهومه مستمد من فعاليته الذي تعود فترته سنة 1967 والتي لها صلة بنظم المعلومات التجارية، وأثير مفهومه بفرنسا أعقاب تطور الأشغال حول المنظمة البيئية والمنظمة آنذاك<sup>1</sup>. شاع استخدام الذكاء الإقتصادي في السنوات الأخيرة في الوسط الأكاديمي والإعلامي في الدراسات الإقتصادية والإستراتيجية. ويعتبر هذا المصطلح حديثا في اللغة العربية فهو ترجمة منقولة عن اللغات الأوروبية كالفرنسية Intelligence économique أو التنافس الذكي Intelligence compétitive، أما اللغة الإنجليزية فتستعمل Business intelligences، تطور وفرض وجوده على المستويين الأكاديمي والسياسي نظرا للإهتمام الكبير والحاجة المتزايدة لدور المعلومات والإستخبارات في المجال الإقتصادي، حيث أن الذكاء الإقتصادي ماهو إلا امتداد و تطور لمفهوم اليقظة الموجهة لجمع المعلومات، ويغطي كل مجالات البحث الممكنة التي قد تعزز القدرة التنافسية للمنظمات<sup>2</sup>.

ظهر أول تعريف عملي للذكاء الإقتصادي سنة 1994 من طرف (Henry Martre)، حيث تم تعريفه على أنه: مجموعة الأعمال المنسقة والمرتبطة بالبحث، المعالجة، وتوزيع ونشر المعلومات المفيدة للأعوان

الإقتصاديين، الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تتم بطريقة شرعية وقانونية، مع توفر كل ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على الإرث اللامادي للمنظمة، في ظل أحسن شروط الوقت والجودة والتكلفة<sup>3</sup>.

و قد عرف (Alain Juillet) المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا سنة 2005 على أنه: ذلك النشاط الذي يشمل على السيطرة وحماية المعلومة الإستراتيجية لجميع الأعوان الإقتصاديين من أجل الوصول إلى المنافسة في المجال الصناعي، الأمن الاقتصادي وأمن المنظمات وكذا تعزيز سياسة التأثير والنفوذ في البلاد<sup>4</sup> وعرف (Baumard Philippe) الذكاء الاقتصادي: ليس مجرد فن الملاحظة ولكنه ممارسة هجومية ودفاعية للمعلومات، والهدف منه يكمن في الربط بين العديد من المجالات لخدمة الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية للمنظمة، فهو أداة للربط بين سلوك المنظمة ومعرفتها<sup>5</sup>.

**من التعاريف السابقة نستخلص أن الذكاء الاقتصادي كمفهوم جديد النشأة في ظل الإقتصاد القائم على المعرفة، يشمل كافة العمليات المرتبطة بإدارة المعلومات، يغطي أنشطة رصد البيئة الداخلية والخارجية بغية تحديد نقاط القوة والضعف. ويمكن أن ينظر لذكاء الإقتصادي ضمن منظور كلي متجاوزا نطاق المنظمة حيث يشمل الإقتصاد الكلي للدولة. كما لا ينحصر مجال الذكاء الإقتصادي في الأسواق التي تعد مصدرا للقيمة المضافة بل يتعدى الأمر لأن يكون مصدرا للقوة والتأثير على البيئة الخارجية. والذكاء الإقتصادي عملية مستمرة من البحث، الجمع، المعالجة والنشر للمعلومة الإستراتيجية المفيدة مع حمايتها، ويُمثل تقنية للتأثير والتأثر في المحيط وهذا من أجل تحقيق الأهداف.**

ومن خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن الذكاء الاقتصادي:

- عبارة عن سيرورة منظمة؛
- يقوم باستقطاب المعلومات، معالجتها و نشرها، فهو امتداد لليقظة الإستراتيجية؛
- أداة للتأثير؛
- يعمل على حماية المعلومة؛
- يتم في إطار قانوني؛
- يهدف إلى إكتشاف الفرص والتهديدات البيئية وبالتالي فهم المحيط واستباق مختلف التغيرات البيئية.

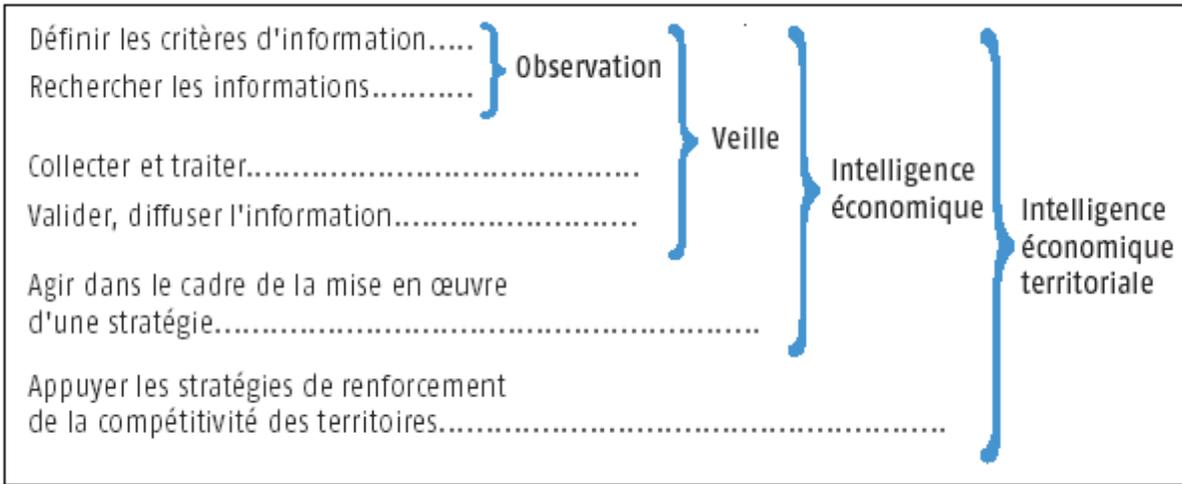
## 2- خصائص الذكاء الاقتصادي:

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والإستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا بداية من القاعدة (المستوى الداخلي للمنظمة)، مرورا بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية)، وصولا إلى المستويات الوطنية (الإستراتيجيات المعتمدة لدي مراكز اتخاذ القرار في الدولة)، ثم المستويات المتعددة الجنسيات (المجمعات المتعددة الجنسيات) أوالدولية (إستراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة). ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي<sup>6</sup>.

✓ الإستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات؛

- ✓ وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الإقتصاديين وتشكيل جماعات الضغط والتأثير؛
- ✓ وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية؛
- ✓ إدماج المعارف العلمية، التقنية، الإقتصادية، القانونية والجيوسياسية؛
- ✓ السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

الشكل (01): مستويات الذكاء الإقتصادي



**Source : François Jakobiak, L'intelligence économique en pratique avec l'apport d'interne et des NTIC : comment bâtir son propre système d'intelligence économique, éditid'organisation, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, 2001, p13**

### 3- أبعاد الذكاء الاقتصادي:

إن مفهوم الذكاء الإقتصادي يمكن أن نحصره في كونه سياسة عامة تحددها الدولة بمشاركة باقي المتدخلين والمتعاملين، تعتمد عملية الذكاء الإقتصادي على الأبعاد التالية:

#### ❖ سياسة اليقظة الإستراتيجية

اليقظة عبارة عن عملية منظمة من البحث، الجمع، المعالجة وتوزيع المعلومات، فهي تهدف لمراقبة وتحليل البيئة التنافسية وإكتشاف الإشارات الضعيفة وتبيان التوجهات الناشئة، كما يتم استخدامها لاستباق التهديدات والفرص، وهذا يعني الحد من عدم اليقين. وتأخذ اليقظة عدة أشكال: اليقظة التجارية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التنافسية.....، وهذا حسب طبيعة المعلومات المعنية.

اليقظة الإستراتيجية تعمل على متابعة و تحليل ما يدور حول المؤسسة، وذلك بشكل مستمر ومتواصل

ويمكن تلخيص دورها في أربعة وظائف و هي <sup>7</sup>:

- التوقع: هو توقعات لنشاط المنافسين أو تغيرات المحيط؛

- **الإكتشاف:** إكتشاف منافسين جدد أو محتملين، منظمات التي يمكن شرائها أو التي يمكن إقامة معهم شراكة من أجل التطوير، إكتشاف فرص في السوق؛
  - **المراقبة:** مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق، التطورات التكنولوجية أو طرق الإنتاج التي تسمح أو تستهدف النشاط والتنظيمات التي تغير في إطار النشاط؛
  - **التعلم:** تعلم خصائص الأسواق الجديدة، أخطاء ونجاح الآخرين (المنافسين)، مما يسهل تقدير المشاريع وضع أسلوب جديد للتسيير أو بناء نظرة موحدة للمسيرين.
- نظام اليقظة الإستراتيجية يجمع بين أسلوبين متكاملين: الإندار (ينبه المسؤولين لظواهر الجديدة أو البارزة) والمتابعة (يسمح بتتبع التطورات الحاصلة).

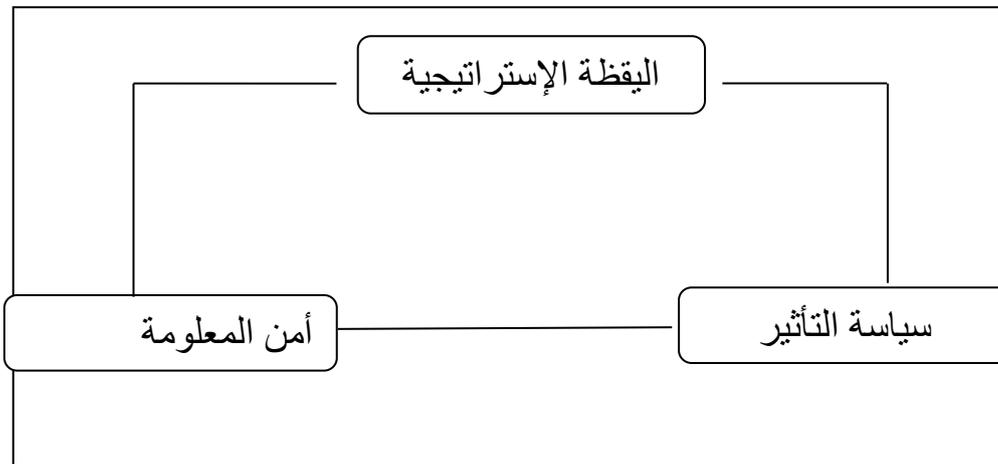
#### ❖ سياسة الأمن الاقتصادي والحماية

تقوم سياسة الأمن الاقتصادي على توفير البيئة المناسبة للإستثمار والتنمية وتوسيع فرص العمل، تيسير سبل التقدم والرفاهية وتقليص الإنكشاف ومنع التهديد الاقتصادي وتعظيم التنافسية وتعزيز القدرة الاقتصادية للمجتمع، والسيطرة على معدل واتجاه التنمية الاقتصادية ومقاومة وتحدي التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية الخارجية. وأصبحت الدولة تعترف وتقر بأنها ليست الوحيدة المسؤولة عن الأمن الجماعي، فالمؤسسات هي أيضا يجب أن تشارك بصفقتها عنصرا أساسيا في الأمن الاقتصادي الوطني من خلال حماية ومتابعة مصالحها الخاصة المشروعة<sup>8</sup>. بحيث تركز على ضرورة معرفة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، والتي لا بد أن تبقى سرية حول نشاط المؤسسة.

#### ❖ سياسة التأثير

إستراتيجية التأثير على القرار السياسي والاقتصادي، تشمل الأنشطة التي تنفذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية الدول لتوجيه القرارات في الإتجاه المطلوب.

شكل رقم (01): أبعاد الذكاء الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مراجع سابقة.

## المحور الثاني: تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

عرفت الصادرات في الجزائر تطورات خلال الفترة (2000-2015)

جدول رقم(01):تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار

الصادرات الإجمالية		الصادرات خارج قطاع المحروقات		صادرات قطاع المحروقات		السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
100	22031	2.77	612	97.22	21414	2000
100	19132	3.39	648	96.61	18484	2001
100	18825	3.90	734	96.10	18091	2002
100	24612	2.73	673	97.27	23939	2003
100	32083	2.43	781	97.57	31302	2004
100	46001	1.97	45094	98.03	45094	2005
100	54613	2.17	1184	97.83	45094	2006
100	60163	2.20	1332	97.79	58831	2007
100	79298	2.44	1937	97.56	77361	2008
100	45194	2.36	1066	97.64	44128	2009
100	57053	2.67	1526	97.33	55527	2010
100	73.489	2.81	2060	97.19	71429	2011
100	73.981	2.96	2180	97.04	71801	2012
100	65917	3.32	2165	96.67	63752	2013
100	63114	4.45	2810	95.55	60304	2014
100	37787	5.46	2063	94.54	35724	2015

Source : Statistique du commerce extérieur, direction général des douanes  
période entre 2000-2015 [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها وبنسبة كبيرة الصادرات النفطية، والتي وصلت إلى حدود 98% وتبقي الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة. حيث سجلت صادرات المحروقات أعلى قيمة لها سنة 2008 ب 77361 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، ثم سجلت الصادرات انخفاضا سنة 2009، وقدرت ب 44128 مليار دولار، نتيجة الأزمة

المالية العالمية وما نتج عنها من كساد أثر على الصادرات، وفي 2010 إرتفعت الصادرات بسبب التعافي الذي شهده الإقتصاد العالمي.

بينما تساهم الصادرات خارج المحروقات بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات الجزائرية حيث تراوحت بين 2.20% و 3.8%. وذلك رغم جهود المبدولة للدولة في تنمية ودعم و تنويع الصادرات إضافة إلى سياسة برامج الإلتعاش الإقتصادي، ودعم النمو.

ويرجع ذلك إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بسبب ضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية. وينجر عن التبعية لقطاع المحروقات مخاطر نذكر منها:

○ خطر اعتبار الإزدهار المالي الناتج عن قطار المحروقات مظهرا للتنمية؛  
○ إن إعتقاد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصفة مطلقة سوف يؤدي إلى كثرة الإستغلال المكثف للمحروقات خاصة في ظل غياب بدائل تحل محل المحروقات، وهذا ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى نفوذ هذه المادة الغير متجددة؛

○ خطر تزايد التبعية التكنولوجية للطرف الأجنبي، خاصة مع التطور الذي عرفه قطاع المحروقات في السوق الدولية، ومع وجود هذا الخطر تفقد الدولة إستقلالية قرارها الإقتصادي في قطاع يعد إستراتيجي بكافة المقاييس.

#### أ. معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات

يعترض التوسع في العملية التصديرية جملة من العراقيل و المشاكل نذكر منها<sup>9</sup>:

- غياب منهج محدد وواضح المعالم يهدف إلى ترقية الصادرات؛
- التطبيق العشوائي و غير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، وغياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الإختلاف؛
- عدم وجود نظام للمعلومات يمد بكافة البيانات و الإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي و المعنوي في المؤسسة، مما يحد من محاولات الإبتكار و الإبداع لدى العمال و بالتالي عدم القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى جودة المنتجات و متطلبات السوق؛
- ضعف القطاع الصناعي الجزائري، والذي يعود إلى قدم آلات الإنتاج وعدم مقدرتها على مواجهة المستجدات التكنولوجية وشروط المنظمة العالمية للتجارة؛
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير، كذلك غياب العديد من صفقات التصدير المتعلقة بخدمات ما بعد البيع؛
- غياب ثقافة تصديرية لدى المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين، حيث يميلون للإستيراد بالنظر للريح السريع المتعلق به، وكذا لتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير؛

- القدرة التنافسية المحدودة لدى المصدرين الجزائريين نتيجة لقلّة خبرتهم، الأمر الذي يجعل بانسحابهم من السوق العالمي وعدم قدرتهم على المنافسة؛
  - عدم الوضوح في صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات، والتداخل في المهام، وهو ما نتج عنه تضارب في الأرقام المصرح بها حول وضعية القطاع التصديري، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة؛
  - التواجد التجاري غير المنظم في الأسواق الخارجية لم يعمل على ترقية الصادرات غير النفطية، مما تسبب في نقص اهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية وبالتالي ضياع فرصة استغلال الأسواق الخارجية؛
  - سوء إستخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات؛
  - إرتفاع تكاليف النقل الدولي، وعجز الإعانات المخصصة لهذا المشكل، مما يتسبب في إرتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي وهو ما يؤثر على تنافسيته.
- ب. استراتيجية تنمية صادرات خارج المحروقات**
- بينت أزمة 1986 خطورة الإعتماد و التركيز شبه كلي على تصدير المحروقات خاصة وأنه يتميز بعدم الاستقرار في أسعاره الأمر الذي يرهن العملية التنموية، فشرعت السلطات إلى الزيادة في تنوع الصادرات خارج المحروقات بالإعتماد على مجموعة من الإجراءات لتشجيع التصدير ومنح العديد من الإمتيازات والتحفيزات للمصدرين والمتمثلة في:
- أ- التحفيزات المالية**
- على ضوء قانون تنفيذ النقد و القرض الذي صدر في أفريل 1990 والذي جاء من أجل تكييف النظام المالي، نجد في السياق أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازية مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير والمتمثلة في<sup>10</sup>:
- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير؛
  - تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الوطنية للتأمين وضمان الصادرات. وتكمن المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات في ثلاث عمليات يركز عليها التصدير<sup>11</sup>:
- عملية البحث عن الأسواق الخارجية:** فالبحت عن الأسواق الخارجية يعد تكلفة تتحملها المنظمة. وعليه تتم في إطار ترقية الصادرات بمنح مساعدات مالية للمنظمات تمكنها من اكتشاف ذلك.
- عملية التحضير للتصدير:** تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض عملية الصنع أو لتمويل استثمارات كخلق فروع بالخارج.

**عمليات التصدير:** تحتاج عملية في حد ذاتها إلى دعم على شكل قروض والتي تسمى بقروض التصدير القصيرة أو طويلة الأجل.

**ب- التحفيزات الجبائية للتصدير:** تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق وما تتطلبه من بيئة اقتصادية حديثة عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات و إصلاحات عديدة في إطار قوانين المالية، والمتمثلة في ماي<sup>12</sup>:

- تشريع قوانين جبائية للاقتصاديين الذين يشغلون في نفس النشاط؛
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجبائية (الدخل/الأموال)؛
- تنظيم النشاط الإقتصادي من خلال التحفيزات للأنشطة ذات الأولوية واستعمال الوسيلة الجبائية من أجل توجيه الإستثمارات نحو القطاعات المهمة.

فالعرض من هذه التحفيزات هو ترقية الصادرات عن طريق :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع الموجه للتصدير، واسترداد بضائع من طرف مصدر بغرض إدخالها في عملية التصدير؛
- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات، لمدة 5 سنوات من سنة 2000 على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير وشرط إعادة استثمار الأرباح في عملية التصدير؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال الناتج من التصدير،
- الإعفاء من الدفع الجزافي.

**ج- التحفيزات الجمركية:** بما أن لإدارة الجمارك دور بارز في تنظيم و تسيير التجارة الخارجية، بحيث تؤثر الأنظمة الجمركية بشكل فعال في وترقية الصادرات وتميبتها، وفي هذا الإطار تم منح جملة من التسهيلات متمثلة في ماي<sup>13</sup>:

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفضل؛
- تسهيلات مراقبة البضائع؛
- تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم؛
- تسهيلات في الإجراءات الجمركية.

**المحور الثالث: تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالإعتماد على الذكاء الإقتصادي في القطاعات الإقتصادية**

يعتبر الذكاء الإقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية<sup>14</sup> ويهتم الذكاء الإقتصادي بالبحث وإيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المنظمة استخدامها بطريقة ملائمة حتي يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم تحقيق المنظمة لأهدافها لاسيما في ظل إقتصاد المعرفة أين أصبحت المعلومة تشكل الفارق، مما جعل موضوع الذكاء الإقتصادي يحتل

الصدارة في الدراسات الاقتصادية في الحصول على المعلومات الصحيحة الدقيقة واتخاذ القرار في التوقيت المناسب، وكذا حماية المعلومات من تهديد المنافسين<sup>15</sup>.

ولقد استفادت الكثير من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وفرنسا، من هذا النظام بالأخص في دعم المنظمات الراغبة في التوجه نحو التصدير، أما الجزائر فهي لا تزال في الخطوات الأولى لتطبيق هذا المفهوم، لذا تبرز ضرورة إجبار صناع القرار في الدولة بغرض تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأمن للإقتصاد والمنظمات، من خلال التحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل و تدريب الموارد البشرية بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وخلق بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسلس للمعرفة.

والذكاء الإقتصادي يسمح بتطوير سوق الشغل في المستقبل وخلق التنافس في ميدان البحث والتطوير. والحث على النباهة بالإعتماد على الذكاء الإقتصادي يكون من خلال ممارسة اليقظة التكنولوجية ومراقبة وحراسة المنافس بتحسيس إطارات المنظمات بالحذر من تسرب وسرقة المعلومات الخطيرة والهامة، لأن العولمة لا تعني نهاية الصراعات الاقتصادية بين الدول، بل هي في تسابق مستمر وحاد للحصول على الموارد الطبيعية والتحكم فيها كمصادر الطاقة، وللوصول إلى الأسواق الإستراتيجية، مراقبتها والتحكم في التكنولوجيات المتطورة وسدّ الطريق في وجه المنافسين الجدد في كل القطاعات<sup>16</sup>. لهذا تضطلع السلطات العمومية لإرساء منظومة وطنية للذكاء الإقتصادي، من خلال وضع الإستراتيجيات الكفيلة باختراق الأسواق الخارجية بجميع الوسائل المشروعة والممكنة، الاقتصادية كانت، سياسية، إعلامية أو ثقافية، وذلك من خلال التنسيق وتبادل المعلومات بين المراكز العليا للقرار، مع ضمان التواصل بين فروع المنظمات الكبرى مراكز البحث العلمي والخبراء وغرف التجارة والصناعة. وتطبيق هذا النهج في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات يتطلب النهوض بالقطاعات الاقتصادية التالية:

**1- الإستثمار في الطاقات المتجددة:** تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة للطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة وعليها تطوير مصادرها وهي: <sup>17</sup> الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة النووية، الطاقة الحرارية الجوفية، والإستثمار في الطاقات المتجددة بإعتباره أحد البدائل التنموية نظرا للإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال؛

**2- دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** اهتمت الجزائر بهذا النوع من المؤسسات من خلال مختلف التحفيزات والتشريعات التي جاءت في هذا الجانب، وأدركت الجزائر أهمية هذا القطاع بإعتباره بديل استراتيجي لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، ولزم تشجيع هذا القطاع وتقديم الدعم اللازم حيث تبين أن صادرات هذه المؤسسات في تزايد من سنة لأخرى؛

**3- تشجيع وتطوير السياحة:** يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في مسعى شامل منسجم في تنمية الإقليم الجزائري ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات<sup>18</sup>. وكذا تفعيل دور السياحة في إطار توافر الإمكانيات المؤهلة؛

**4- النهوض بالقطاع الفلاحي:** تشير الإحصائيات أنه بإستطاعة القطاع الفلاحي الحصول على فائض هام في التصدير في عدة منتجات زراعية الأمر الذي يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والمساهمة في التخفيض من حدة اختلال التوازن التجاري للمنتجات الزراعية<sup>19</sup>. والدفع بإستراتيجية وطنية لإحلال الواردات خاصة في قطاع الزراعي؛

#### **5- تشجيع الإستثمارات وجلب التكنولوجيا المتطورة للرفع من الإنتاجية:**

تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و توجيهها إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة<sup>20</sup>، وإن نجاح الدول النامية في بلورة واقع ايجابي لجذب الاستثمارات الأجنبية، مرهون بمدى قدرتها على تبني الذكاء الاقتصادي كعلم وفن في آن واحد. وهذا يعتمد على مدى استيعاب المسؤولين السياسيين لهذه الدول والفاعلين الاقتصاديين لأهمية الذكاء الاقتصادي واستيعابهم أيضا للتأثير الذي يمكن أن يمارسه من خلال أساليب وطرق تطبيقه وتجسيده على أرض الواقع، خاصة وأن التجارب في عديد البلدان أثبتت نجاعة هذا الأسلوب ومساهمته في خلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي لهذه الدول.

#### **6- دعم و تطوير القطاع الخاص:**

تأهيل وتدعيم القطاع الخاص<sup>21</sup>، من أجل رفع مساهمته في جهود تنمية الصادرات خارج المحروقات وإتاحة الفرص للقيام بدور أكبر، وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه. مع ضرورة التعاون مع المصدر في القطاع الخاص الذي يبقي بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في اطار برنامج رئيس الجمهورية و التي تخص التقليل من فاتورة الإستيراد و الرفع من فاتورة الصادرات خارج المحروقات. إضافة إلى توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين الخواص لتقديم منتج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية. والعمل على فتح قطاع الخدمات للقطاع الخاص وبذلك يزداد الإستثمار فيه، ما يترتب عليه إلغاء الكثير من القيود و الاشتراطات على الإستثمارات الأجنبية.

هذا ما أكده الخبير الاقتصادي **بشير مصطفى** أنه من الضروري إدماج اليقظة والذكاء الإقتصاديين ضمن النسيج الصناعي والتجاري، لأن الذكاء الاقتصادي أصبح من محددات المنتج وعاملا من عوامل المنافسة، و حان الوقت لإدماج عامل الإدارة الذكية على مستوى الإنتاج بالإضافة إلى التكنولوجيا عالية الابتكار والإبداع، وأن الاقتصاد الذي لا يستهدف الأسواق الخارجية محكوم عليه بالفشل<sup>22</sup>.

فالذكاء الاقتصادي حقل خصب بإمكانه أن يساهم في رفع أداء اقتصاديات الدول النامية، ويحسن من كفاءتها ومردوديتها لكن هذا متوقف على مدى الوعي بأهميته ودوره. كما يمكن للذكاء الاقتصادي أن يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها في الدول النامية، وذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات المطبقة على

مستوى الدولة والمنظمة الاقتصادية في نفس الوقت، وهذا في حد ذاته متوقف على مدى توفر المعلومات الأساسية حول البيئة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول؛

و أن نجاح الذكاء الاقتصادي في تحقيق قيمة مضافة يتوقف على مدى وجود تجاوب بين النظام السياسي القائم والنهج الاقتصادي المعمول به وهذا ينعكس في مناخ الأعمال السائد داخل الدول النامية.

### الخاتمة:

تنمية الصادرات خارج المحروقات يتطلب تنويع الأسواق والمواد الموجهة للتصدير، وممارسة الذكاء الاقتصادي يساعد في البحث عن أسواق جديدة وتحديد فرص التصدير للإستفادة منها وتعزيزها وكذلك معرفة مواقع القوة لتعزيزها والوقوف على نقاط الضعف والعمل على تقويتها. كما أن أسلوب الذكاء الإقتصادي يساعد على معرفة الأخطاء والعمل على إبطال مفعولها. والقيام بمجهودات سواء على مستوى الترويج والإستشراف لكي نستفيد من إتفاقيات التبادل الحر مع الدول لرفع من حجم الصادرات والعمل على تطوير قدرات الجزائر من أجل تنافسية قوية وذلك بتسهيل الولوج إلى الأسواق وكذا العمل على الرفع من الإنتاج في جميع القطاعات الإقتصادية الأخرى كبديل للصادرات النفطية.

مساهمة الذكاء الإقتصادي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، تتطلب توفير المعلومات المتعلقة بالمحيط الوطني والدولي، وتوفير المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية والمعلومات المتعلقة بنوع التكنولوجيا المستعملة. اضافة إلى توفير مراكز متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها.

وظهرت نتائج ممارسة هذا الأسلوب من نماذج دولية رائدة في تطبيق هذا النهج في تطوير النسيج الصناعي من بينها اليابان، الو.م.أ وبريطانيا .... اضافة الى تجربة الفرنسية وممارسات عربية منها المغرب وتونس.

### الهوامش

<sup>1</sup>Goria Stéphane, L'expression du problème dans la recherche dinformation, thèse doctorat présentée le 20 janvier 2006, université Nancy2, P19.

<sup>2</sup> مرابط سليمان، بن منصور عبد الله، الذكاء الإقتصادي أي دور للدولة، الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي و متطلبات التنمية، جامعة عنابة، 09 و 10 ماي 2012، ص 2.

<sup>3</sup> Martre Henri, Intelligence économique et stratégie des entreprises, Rapport du Groupe Commissariat général du plan, la Documentation Française, France, Février 1994, P11.

<sup>4</sup> LAAIE-IHEDN, gestion des métiers de l'intelligence économique en entreprise, Groupe de travail "Entreprise", Association des Auditeurs Intelligence Economique- Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale, Juin 2007, P3.

<sup>5</sup> <http://actulligence.com/index2.php?option,e,25/12/2017à22:49>.

- 6 تير رضا، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء أليات الحكم الراشد من خلال البحث و التطوير، واقع و افاقه في الجزائر، جامعة الجزائر، 2007.
- 8 جمل الدين سحنون، فاضل عبد القادر، الذكاء الاقتصادي و أمن الدولة، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسبية بن بو علي بالشلف، الجزائر يومي 17 و 18 أفريل 2006.
- 9 خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 121-123.
- 10 مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 87.
- 11 ايرام خالد، ترقية الصادرات خارج المحروقات: الإجراءات – الوسائل-الأهداف خلال العشرية 1990-2000، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص: 45-48.
- 12 مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 90.
- 13 مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص: 110.
- 14 L'intelligence économique Guide pratique pour les PME, rapport du CIE MEDEF Paris, 2006, P5.
- 15 Emmanuel Patyron, la veille stratégique, édition Economica, Paris, 1998, P13.
- 17 حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة ورقلة، ص: 153.
- 18 عيسى مرآفة، محمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر- دراسة أداء و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر 09-10 مارس 2010، ص: 11.
- 19 دحو سليمان، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات- دراسة واقع تسويق التمور بالجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات العدد 20، جامعة غرداية، 2014، ص: 134.
- 20 أمال كحيل، أمال ينون، الذكاء الاقتصادي: مدخل استراتيجي لجذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية، جامعة عنابة، 2012، ص: 14.
- 21 سفيان بن عبد العزيز، دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث الاقتصادية العربية، جامعة بشار، ص: 192.
- 22 بشير مصيوفي، إدماج الذكاء الاقتصادي ضمن النسيج الصناعي، جريدة صوت الأحرار، السبت 16/05/2008.